



المملكة المغربية  
السلطة القضائية  
محكمة الاستئناف بتازة  
\*\*\*  
الرئيس الأول

عرض للأستاذ محمد أزرقان  
الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف بتازة

بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2019

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم  
وعلى آله وصحبه أجمعين .

باسم جلالة الملك أعلن عن افتتاح هذه الجلسة الرسمية .

- السيدان عادل انظام و احمد صابر الممثلين للسيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية .
- السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تازة .
- السيد قائد الحامية العسكرية بتازة .
- السادة المسؤولون القضائيون و القضاة.
- السيد نقيب هيئة المحامين بتازة وأعضاء مجلس الهيئة .
- السيد رئيس المجلس الإقليمي .
- السيد رئيس المجلس البلدي .
- السيد رئيس الأمن الجهوي .
- السيد القائد الجهوي للدرك الملكي .
- السادة رؤساء مصالح كتابة الضبط والمدير الفرعي وأطر وموظفي كتابة الضبط رئاسة نيابة عامة ومديرية الفرعية.
- السادة المحامون .
- السادة ممثلوا المجالس الجهوية للعدول والموثقين والمفوضين القضائيين والنساخ والخبراء والتراجمة.
- السادة مختلف وسائل الاعلام والهيئات الحقوقية والمجتمع المدني،
- زميلاتي زملائي الأفاضل.

## أيها الحضور الكريم .

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز بان نفتح السنة القضائية لمحكمة الاستئناف بتازة و المحاكم التابعة لها يومه 28 جمادى الأولى 1440 الموافق ل 04 فبراير 2019 بعد افتتاح السنة القضائية بمحكمة النقض بتاريخ 30 يناير 2019 تنفيذا للأمر المولوي السامي لأمر المؤمنين رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية صاحب الجلالة محمد السادس دام له النصر والتأييد، والذي بمقتضاه تفضل حفظه الله بتاريخ 11 محرم 1432 الموافق ل 17 دجنبر 2010 بالموافقة السامية على تعيين المنشور رقم 845 الصادر بتاريخ 16 مارس 1979 المتعلق بكيفية عقد الجلسات الرسمية و العادية بمختلف درجات المحاكم، وذلك حفاظا على تقاليد المهنة وأعرافها، إيماننا من جلالته بمكانة أسرة القضاء و قدسية رسالتها.

## حضرات السيدات والسادة الأفاضل:

بداية اسمحو لي أن أعبر عما يخالجي من سعادة بالغة وابتهاج قل نظيره وأنا استقبل داخل هذا الصرح القضائي كل هذه الشخصيات الوازنة التي شرفتنا بتواجدها معنا استجابة للدعوة، لتشاركنا هذا التقليد القضائي الأصيل، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى تقديركم لهذا المرفق الحيوي و القائمين عليه فباسمي الخاص و نيابة عن قضاة الدائرة و أطرها و موظفيها ارحب بالأستاذين عادل انظام و احمد صابر ممثلي السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية اللذين تجشموا مشاق السفر و بعد المسافة ليشاركونا هذا الحفل و هو الحضور الذي نعتز به أيما اعتزاز ، كما أتوجه بالشكر الجزيل و التقدير و الامتنان لأصحاب الفضيلة و السعادة و كافة الحضور الذين شرفونا بحضورهم معنا فلکم منا كل باسمه و صفته تحية إجلال و إكبار .

## حضرات السيدات والسادة :

ان افتتاح السنة القضائية كما تعلمون جميعا هي مناسبة نستحضر فيها أمامكم حصيلة سنة كاملة من العمل القضائي المتواصل و اطلاع سيادتكم و كل المهتمين بالشأن القضائي على أهم الانجازات التي حققتها محاكم هذه الدائرة الاستئنافية، خلال السنة المنصرمة 2018 وإبراز

المجهودات التي تم بذلها من طرف مكونات الجهاز القضائي في تصريف وتسيير الشأن القضائي، وذلك بإعطاء إحصائيات ناطقة عن عدد الملفات المخلفة والمسجلة والرائجة و المحكمة وإبراز نشاط السادة المسؤولين القضائيين و القضاة و كتابة الضبط وعموم الممارسين للمهن القضائية ذات الصلة، كما أن هذه المناسبة هي فرصة لطرح أهم المعوقات التي تعترض السير العادي لمحكمة، وإبراز الحلول التي تم التوصل إليها لحل هذه المعوقات سواء على مستوى القضاء أو على مستوى الجمعيات العمومية أو في إطار الإجتهدات القضائية لنخلص في الأخير إلى التطرق إلى البرامج التي سنتمدها هذه السنة بعون الله لبلوغ مجموعة من الأهداف نراها ذات أولوية لتحقيقها.

### أولاً: النشاط القضائي لدائرة محكمة الاستئناف بتازة:

لقد أسفرت المجهودات التي تم بذلها من طرف مكونات الهيئات القضائية بهذه الدائرة، على تصفية مجموعة لا يستهان بها من القضايا خلال السنة المنصرمة حيث كانت النتائج على الشكل التالي:

#### أ- محكمة الاستئناف:

المخلف عن سنة 2017	المسجل خلال سنة 2018	مجموع الرائج	المحكوم	الباقي بدون حكم	نسبة المحكوم من الرائج	نسبة المحكوم من المسجل
583	3452	4035	3713	322	92.02%	107.56%

باستقراء هذه الإحصائيات يتضح مدى التطور الإيجابي التي عرفته هذه المحكمة سواء من حيث نسبة عدد القضايا المحكومة من مجموع القضايا الرائجة الذي بلغ هذه السنة 92.02 % و سواء من حيث نسبة القضايا المحكومة من مجموع القضايا المسجلة الذي بلغ 107,56 %، وهذا التطور الإيجابي يعكس بالملحوس المجهودات الجبارة و التفاني في العمل و نكران الذات وروح المسؤولية التي أبانت عنها جميع مكونات منظومة العدالة من مسؤولين قضائيين و إداريين

و مستشارين و نواب الوكيل العام للملك و موظفي كتابة الضبط إضافة إلى التعاون و التفاعل الإيجابي مع السادة المحامون الشريك المحوري في صنع القرار القضائي، و كذا باقي مساعدي القضاء من خبراء و مفوضين قضائيين و موثقين و عدول .

حيث جاءت الحصيلة القضائية متميزة و مشجعة سواء من حيث القضاء على الملفات المزممة و التي تمت تصفيتها بشكل نهائي بل إن هذه المحكمة ذهبت في عملية التصفية إلى حد بعيد و إلى مستوى قياسي بدليل أن كل الملفات الرائجة حاليا لا يتجاوز عمرها أربعة أشهر فقط كما أن تميز الحصيلة القضائية تؤكدها نسبة تصفية القضايا الرائجة التي بلغت هذه السنة 92,02% و هي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي حددته الوزارة في نسبة 83,17% بمناسبة إعلانها عن إحصائيات نجاعة الأداء برسم سنة 2018 الأمر الذي جعل هذه المحكمة تصنف في الدرجة الأولى ضمن الترتيب العام لمحاكم الاستئناف بالمملكة ، و أستغل هذه المناسبة للتنبؤ بالمجهودات الجبارة و الاستثنائية التي تم بذلها من طرف جميع المتدخلين لبلوغ هاته النتائج المشجعة التي كانت لها الأثر الطيب في تحقيق الأمن القضائي فلهم منا جزيل الشكر و التقدير.

هذا على مستوى النشاط القضائي أما فيما يتعلق بعملية تنفيذ المقررات القضائية و استخلاص الغرامات و الصوائر والرسوم التكميلية فإن نشاط وحدة التبليغ والتحصيل بهذه المحكمة قد عرف نوعا من التراجع على مستوى المداخيل حيث بلغت مداخيل سنة 2018 : **2.113.601,50** درهم مقارنة مع السنة الماضية التي بلغت مداخيلها **3.616.413,00** درهم أي بفارق قدره **1.502.811,50** درهم علما أن هذا التراجع لا يعود مطلقا إلى تقاعس القائمين على عملية الاستخلاص و إنما ذلك راجع الى الأسباب التالية :

1- إرجاع جميع الملفات التي تم توجيهها إلى النيابة العامة قصد تنفيذ مسطرة الإكراه البدني في حق المحكوم عليهم و ذلك بناء على مذكرة رئيس النيابة العامة عدد 9/س / ر ن ع بتاريخ 2018/02/08 و التي اعتمدت مدة اربع سنوات من تاريخ النطق بالحكم لتقادم العقوبات التي لم تنفذ بعد مرور هذا الأجل علما أن المبالغ المالية التي تم استخلاصها سنة 2017 عن طريق مسطرة الإكراه البدني تجاوزت مبلغ **1.788.902,00** درهما .

2- عدم وجود مسطرة واضحة متبعة من طرف الخزينة العامة لالغاء الديون العمومية التي يتعذر استخلاصها و ذلك كوفاة المحكوم عليه و عدم تركه ما يمكن الحجز عليه او عسره و هو على قيد الحياة بل و حتى المبالغ التي تقرر فيها النيابة العامة الحفظ لتقدمها فان الخازن الجهوي يمتنع عن الموافقة عن الغائها من مجموع المبالغ المالية المتحمل بها من طرف المحكمة .

3- مشكل التبليغ : و هو مرتبط بالدرجة الأولى بتقاعس مجموعة من المفوضين القضائيين عن القيام بعملية التبليغ في الميدان الزجري اصف إلى ذلك مشكل تغيير عناوين المحكوم عليهم و عدم ضبط أرقام بطائق التعريف الوطنية بمحاضر الضابطة القضائية مما يتعذر معه التعرف على المحكوم عليه وقت عملية التنفيذ .

### ب- المحكمة الابتدائية بتازة :

المخلف عن سنة 2017	المسجل خلال سنة 2018	مجموع الرائج	المحكوم	الباقي بدون حكم	نسبة المحكوم من الرائج	نسبة المحكوم من المسجل
8171	31527	39698	29947	9758	75.43%	94.98%

• من خلال هذه المعطيات يتضح أن نسبة المحكوم من المسجل بلغت 94,98 % ومن الرائج بلغت 75.43 % ورغم الجهود التي بذلتها الهيآت القضائية بهذه المحكمة في تصفية القضايا فإن الحصيلة تبقى دون الهدف المسطر و هو بلوغ نسبة 105,5 % الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود خاصة بالنسبة للغرفة الاستئنافية و المركزين القضائيين بكل من تاهلة و اكنول التي ثبت من خلال الإحصائيات أن نشاط مركز تاهلة لم يتعد نسبة 69.4 % بالنسبة للرائج و نسبة 88.7 % بالنسبة للمسجل في حين أن نشاط المركز القضائي باكنول لم تتجاوز نسبة إنجازه 78.10 % بالنسبة للرائج و نسبة 88.43 % بالنسبة للمسجل أما بالنسبة للغرفة الاستئنافية فان كانت نسبة الإنجاز قد وصلت إلى 100 % بالنسبة للمسجل فان نسبة الإنجاز على مستوى الرائج لم يتعد 56.67 % .

هذا على مستوى الأحكام، أما على المستوى التنفيذي المدني والزجري، فكانت النتائج على الشكل التالي :

● **التنفيذ المدني:** سجلت المحكمة الابتدائية بتازة إلى غاية 31 دجنبر 2018 ما مجموعه: 6872 ملفا تنفيذيا نفذ منها 6793 ملفا وبقي 79 ملفا بدون تنفيذ، أي أن عملية التنفيذ بلغت 98.85 % وبذلك تكون هذه العملية خلال سنة 2018 قد عرفت تطورا ملموسا مقارنة مع سنة 2017 التي لم تتجاوز فيها نسبة التنفيذ 85 % و بذلك فان نتائج المحكمة في هذا الشق تبقى مشرفة و مشجعة .

● **التنفيذ الزجري:** تم استخلاص مبلغ **2.931.084,07** درهما في حين كان المبلغ المستخلص سنة 2017 هو **3.181.965,24** درهما وبذلك يكون هذا الشق قد سجل تراجعا في النشاط المالي بما قدره **250.881,17** درهما، إلا أن ذلك لا يعود لضعف أداء القائمين على هذا القسم و إنما يعود لنفس الأسباب التي تمت الإشارة إليها سابقا عندما تحدثنا عن التنفيذ الزجري أمام محكمة الاستئناف .

### ثانيا : المعوقات التي تعترض السير العادي لعمل هذه الدائرة القضائية.

من خلال الممارسة اليومية تبرز من حين لآخر بعض الإشكالات التي تعترض السير العادي لتصريف الإجراءات وتجهيز القضايا وعلى رأسها معضلة التبليغ وانجاز الخبرات في إبانها لذلك كان لابد من البحث على مجموعة من الآليات لتذليل هذه المعوقات.

وانطلاقا من التصور الحديث للتدبير الإداري العقلاني المرتكز أساسا على إشراك كافة الفاعلين في اتخاذ القرار و مساهمتهم في تحقيق الأهداف، فقد تم اعتماد أسلوب التواصل المستمر والتشاركية مع مختلف مكونات منظومة العدالة خاصة السادة المحامون والخبراء والمفوضون القضائيون، و ممثلي السلطة المحلية و كذا الضابطة القضائية، و يتجلى هذا التواصل من خلال عقد اجتماعات بشكل دوري و منتظم أو حتى التواصل اليومي مع مختلف الفعاليات ذات الصلة المباشرة بتجهيز القضايا و إدارة الملفات وذلك لتحقيق المحاكمة العادلة داخل الآجال المعقولة و هكذا :

أ- تم عقد اجتماع اللجنة الثلاثية على صعيد هذه المحكمة تم خلاله تدارس مختلف المشاكل المرتبطة بسير العمل داخل محاكم الدائرة الاستئنافية و تمت معالجتها في إطار توافقي يعكس الرغبة المشتركة للرفع من مستوى أداء المحاكم و تجويد خدماتها.

ب - كما عقدت اجتماعات مع السادة المفوضين القضائيين سواء على صعيد محكمة الاستئناف أو على صعيد المحاكم الابتدائية قصد معالجة الصعوبات التي تحول دون الانخراط الفعال للمفوض القضائي في عملية التبليغ ، وقد أسفرت هذه اللقاءات بفضل التفهم الكبير الذي أبدته هيئة الدفاع وهي مشكورة على ذلك إلى تكريس مبدأ إلزامية تعيين المفوض القضائي عند تقديم أي دعوى مدنية مع الأداء المسبق لأتعابه، الشيء الذي يستخدم بشكل كبير عملية التبليغ و التي سيكون لها الأثر الفعال في احترام الأعمار الافتراضية للقضايا.

ج- تم تنظيم لقاءات مع السادة الخبراء و بالأخص ذوي الاختصاص في المجال العقاري والهندسة الطبغرافية من أجل معالجة أسباب البطء في انجاز الخبرات فتم الاستماع لاقتراحاتهم ، كما تم التواصل غير ما مرة مع معهد الدرك الملكي للأدلة الجنائية و معهد الطب الشرعي بالدار البيضاء للإسراع في انجاز الخبرات المعهودة إليهم و الذين تفاعلوا معنا بشكل جد ايجابي و بفضل هذا التواصل تمكنت الهيئات القضائية من تصفية كل القضايا المزمدة في وقت جد قياسي ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه وأشيد بكل ما قدمته هذه الفعاليات من مجهودات وتوضيحات لخدمة العدالة و تحقيق امثل لمبدأ النجاعة القضائية .

## حضرات السيدات و السادة:

### الحضور الكريم:

قبل اختتام هذه الجلسة الرسمية لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الأهداف والغايات نراها ذات أولوية لتحقيقها أثناء السنة الجارية و هي:

## 1-الرفع من مستوى جودة الأحكام:

إذا كانت النجاعة القضائية تقتضي إصدار أحكام سريعة و عادلة و منصفة فإن هذا العدل والإنصاف لن يتحقق إلا إذا كانت هذه الأحكام جيدة و منصفة و مقياس الجودة يكمن بدوره في سلامة بناء هذه الأحكام وقوة تعليلها بحيث تكون غير مجملة أو غامضة أو يعتريها فساد في الاستدلال فضلا عن صدورها عن قاضي يتمتع بالنزاهة الفكرية و الاستقلال عن جميع المؤثرات الخارجية كيفما كانت و هذا النوع من الأحكام هي المطلوبة دون غيرها و ذلك لما لها من أثر بالغ في اكتساب ثقة المتقاضين وتوفير الأمن القضائي الذي هو أساس كل نماء، ومعيار تقييم جودة أحكامنا تظهر من خلال نسبة القضايا المنقوضة و عدد القضايا المطعون فيها بالنقض و يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

### - في القضايا المدنية

عدد الملفات المطعون فيها بالنقض من نفس القضايا المحكومة سنة 2016	عدد الملفات المنقوضة من مجموع الملفات المطعون فيها بالنقض	النسبة المئوية للملفات المنقوضة من مجموع الملفات المطعون فيها بالنقض
267	73	27%

### - في القضايا الجزرية.

عدد الملفات المطعون فيها بالنقض من نفس القضايا المحكومة السنة	عدد الملفات المنقوضة من مجموع الملفات المطعون فيها بالنقض	النسبة المئوية للملفات المنقوضة من مجموع الملفات المطعون فيها بالنقض	السنة
441	57	12.94%	2016

يتضح من خلال استقراء هذه البيانات أن نسبة القضايا المنقوضة في المادة المدنية بلغت 27 % من مجموع القضايا المطعون فيها بالنقض في حين لم تتجاوز هذه النسبة 13 % بالنسبة للقضايا الجزية لنخلص إلى أن هناك اطمئنان وثقة في الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة بصفة عامة وإن كان لابد من بذل جهد إضافي في القضايا المدنية لتقليص نسبة القضايا المنقوضة، وهو أمر لن يتحقق إلا بالرفع من جودة الأحكام .

وعليه فإننا سنعمل بكل حزم و جدية لتكون أحكام وقرارات سنة 2019 بحول الله في المستوى الذي نطمح إليه جميعا وهو أمر لن يتحقق إلا إذا اعتنينا بأحكامها كما سبق القول تمام العناية وذلك بإصدارها وتحريرها وفق منهجية سليمة ومعللة تعليلا مرتبا واضحا مبينا على ما قدم من حجج ومستندات ومطعمة بالنصوص القانونية والآراء الفقهية والاجتهادات القضائية.

## 2- احترام آجال البت في القضايا:

لقد نص الدستور المغربي و هو اسمى قانون في الدولة على حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة ومنها صدور أحكام عادلة في آجال معقولة ، وتكريسا لهذا المبدأ الدستوري جاءت الرسالة الدورية للسيد وزير العدل والحريات عدد 14 س3 و تاريخ 13 ابريل 2016 التي تضمنت جدولاً للآجال المقترحة للبت في كل صنف من القضايا مع التأكيد على ضرورة اعتماد هذه الآجال كمرجعية للبت في القضايا المعروضة على المحاكم لأن العدالة تفقد قيمتها كلما طالت فترة التقاضي، وفي هذا الإطار ادعوا منظومة العدالة برمتها إلى العمل على احترام هذه الأعمار و التحلي بروح الجدية و المسؤولية التي أبان عليها الجميع في السنوات السابقة و اطلب من كل الفاعلين السير قدما والاستمرار في نفس النهج لبلوغ الهدف المنشود و الانخراط في بلورة و تحقيق المفهوم الجديد لإصلاح العدالة و جعلها في خدمة المواطن و حفاظا على المكانة المتميزة التي تحتلها هذه الدائرة ضمن محاكم المملكة.

## 3- الرفع من فاعلية وحدة التبليغ والتحويل:

إذا كان الهدف الأول الذي نطمح إلى تحقيقه هذه السنة بحول الله هو الرفع من مستوى جودة الأحكام و الهدف الثاني هو احترام آجال البت في القضايا فإن هدفنا الثالث هو الرفع من فاعلية

تنفيذ المقررات القضائية و ذلك بتعزيز و تقوية وحدة التبليغ والتحصيل ذلك أنه رغم ما بذلته محاكم هذه الدائرة من مجهودات في هذا الميدان خلال سنة 2018 والذي أفضى إلى نتائج لا بأس بها فإن مبلغ التحملات غير المستخلصة يبقى مرتفعا ، و ذلك نظرا للأسباب و المعوقات التي سبق سردها .

و لتدليل هذه الصعوبات سنعمل و بتنسيق مع السيد الوكيل العام على تفعيل دور اللجنة الإقليمية لتتبع تبليغ وتنفيذ المقررات القضائية من أجل إشراك جميع المتدخلين في هذه العملية، من سلطة محلية وضابطة قضائية، و خزينة إقليمية حتى يتسنى لنا تجاوز كل المعوقات و الإكراهات التي تواجهنا في هذا الباب .

وبهذه المناسبة أدعو كل الموظفين العاملين بمكاتب التنفيذ الزجري مرة أخرى ، و كل من له علاقة بعملية التحصيل إلى بذل مزيدا من الجهود و التضحيات لتأكيد مصداقية المقررات القضائية و تمكين الخزينة العامة للدولة من موارد مالية هامة.

#### 4- إحدات المحكمة الرقمية :

لقد عملت هذه المحكمة و منذ سنة على إحدات ما يسمى بالمحكمة الرقمية و ذلك بالاعتماد كليا على التقنيات الحديثة في إنجاز جميع الإجراءات و تقديم الخدمات للمتقاضين بشكل جيد و في آجال قياسية و قد شملت عملية الرقمنة المجالات التالية :

أ- رقمنة جميع السجلات الورقية و الإجراءات المرتبطة بها و استبدالها بالسجلات الرقمية في جميع الشعب .

ب- تدبير كل المراسلات الإدارية الكترونيا .

ج - رقمنة سجل المحجوزات و هي تجربة فريدة و خاصة بمحكمة الاستئناف بتازة .

د- رقمنة وحدة التبليغ و التحصيل .

هـ- العمل على رقمنة شعبة التحقيق .

ي- المسح الضوئي للأحكام حيث بلغت نسبة الإنجاز 50 % .

و مع كل ما تم تحقيقه في هذا المضمار فان طوحنا لن يقف عند هذا الحد و إنما سنعمل جاهدين في استعمال و تدبير العمل القضائي بتعميم استعمال المعلومات في أي منتج قضائي بدون استثناء و ذلك بالرفع من المستوى المعرفي و العلمي للقائمين على الشأن القضائي عن طريق التكوين أو إعادة التكوين و ذلك للارتقاء بقضائنا الى المكانة المرموقة التي تليق به سواء على الصعيد الوطني أو الدولي .

## 5- تفعيل مكاتب الواجهة:

مواكبة لورش التحديث الذي تعرفه الإدارة القضائية، فقد تم الشروع هذه السنة في تقديم الخدمات للعموم المرتفقين من مكاتب الواجهة التي أقيمت بمدخل المحكمة دون الحاجة لولوج المكاتب الداخلية و تشمل هذه الخدمة : مكتب الرسوم القضائية - مكتب تسليم نسخ الأحكام - مكتب التعريف بمآل القضايا وانجاز الاستدعاءات - مكتب تسليم الشواهد الضبطية و التصريح بالطعون و معرفة مال الشكايات و المحاضر و هذه المكاتب أعطت قيمة مضافة في خدمة المواطن و الرفع من جودة الخدمات القضائية و الاهتمام بطلبات المتقاضين و حسن استقبالهم ، بعدما تم تعيين أجود الموظفين سلوكا و أداء في هذه المكاتب و الذين تم انتقائهم لكل عناية و دقة .

## حضرات السيدات والسادة :

في ختام هذه الجلسة الرسمية أجدد شكري وامتناني الأستاذين عادل انظام و احمد صابر لتفضلهم حضور هذه الجلسة والشكر موصول أيضا للسيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تازة والوفد المرافق له و الشكر موصول كذلك لكل الشخصيات الحاضرة معنا ، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكافة العاملين بهذه الدائرة القضائية من مسؤولين قضائيين و قضاة و أطر و موظفي كتابة الضبط رئاسة و نيابة عامة و مديرية فرعية لقاء ما بذلوه من جهود وتضحيات متحدين بذلك مختلف الصعاب والإكراهات التي تعترضهم في أداء مهامهم وكذا على روح التعاون والثقة العالية وحسن التواصل السائدة بين الجميع والشكر موصول إلى السيد نقيب هيئة المحامين بتازة وكل السادة المحامون.

كما أود أن أتقدم بالشكر والامتنان للسادة مساعدي القضاء من ضابطة قضائية وعلى رأسها السيد رئيس الأمن الإقليمي بتازة والقائد الجهوي للدرك الملكي بتازة وكذا السادة العدول والموثقون والخبراء و التراجمة والسلطات المحلية على ما بذلوه من مجهودات ساهمت بشكل فعال في تصريف الشأن القضائي بهذه الدائرة القضائية وما أبانوا عنه من حسن التعاون سائلين المولى عز وجل أن تعرف السنة الجديدة مزيدا من العطاء لنكون عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية دام له العز والتمكين. وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن وشد أزره بشقيقه الأجد الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.**

**الكلمة للسيد الوكيل العام للملك فليتفضل مشكوراً.**

**باسم جلالة الملك أعلن عن افتتاح السنة القضائية لسنة 2019 بهذه  
الدائرة القضائية ورفعت الجلسة.**